

Distr.: General
28 March 2013
Arabic
Original: English



تقرير خاص للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢٦ (٢٠١٢)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أجري تقييما للحالة في كوت ديفوار وأن أقدم في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ تقريرا خاصا يتضمن توصيات بشأن النقاط المرجعية لقياس وتبع التقدم المحرز صوب تحقيق استقرار طويل الأجل في كوت ديفوار، والتعديلات المحتملة إدخالها في هيكل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوامها، وخيارات تعزيز ترتيبات التعاون بين العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومعلومات مستوفاة عن تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين.

ثانيا - استنتاجات بعثة التقييم

٢ - زارت كوت ديفوار بعثة تقييم متعددة التخصصات بقيادة الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدمون موليه، في الفترة من ٤ إلى ١٦ شباط/فبراير. وأجرى الفريق مشاورات مع طائفة عريضة من المسؤولين المعنيين، بمن فيهم الرئيس الحسن درامان واتارا وأعضاء حكومته، وقيادة القوات المسلحة وقوات الشرطة والدرك الوطنية، ورئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، وممثلو الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، والشركاء الدوليون، وكذلك مسؤولو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والفريقان القطريان التابعان للأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبيريا. وزار الفريق مواقع في مجموع أنحاء البلد وأجرى تقييما شمل طرفي حدود كوت ديفوار مع ليبيريا. وزار رئيس بعثة التقييم أيضا منروفيا وأكرا لإجراء مشاورات مع السلطات الوطنية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020413 010413 13-26216 (A)



ألف - الوضع في الميدان

الوضع العام

٣ - في المناقشات التي جرت مع بعثة التقييم، أبرز الرئيس واثارا ومسؤولون وطنيون ودوليون آخرون التقدم الكبير الذي أُحرز فيما يتعلق بالوضع الأمني العام منذ إجراء التقييم الأخير في شباط/فبراير ٢٠١٢، وبخاصة في الأشهر الستة الماضية. واعتُبر أن كوت ديفوار قد دخلت عموماً في مرحلة التوطيد منذ نهاية الأزمة التي أعقبت انتخابات عام ٢٠١١، رغم استمرار ما يعتور البلد من هشاشة.

٤ - وقد كان لقيادة الرئيس واثارا أهمية حاسمة في التصدي للتحديات الأمنية الملحة، والإسراع بإنعاش الاقتصاد، والشروع في عدد من العمليات الحساسة مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وقد شهد الوضع الأمني في منطقة الحدود مع ليبيريا تحسناً ملموساً بفضل الجهود المبذولة على المستويات العليا وكذلك بفضل تعزيز التعاون فيما بين سلطات البلدين على مختلف الصعد، ونشر عناصر الأمن الوطني على جانبي الحدود كليهما. ورغم ذلك، فما زال هناك تحديات حساس كما يدل على ذلك هجوم ١٣ آذار/مارس الذي استهدف قرية زيليلي في غرب كوت ديفوار، على مقربة من الحدود مع ليبيريا، وسقط ضحيته عدد من الأشخاص تأكد مقتل ستة منهم على الأقل. وقد أثر تحسن علاقات كوت ديفوار مع غانا تأثيراً إيجابياً في الوضع الأمني، بما في ذلك على طول الحدود مع غانا.

٥ - ولم تزل كوت ديفوار تقوم بدور قيادي نشط داخل المنطقة الفرعية. فمنذ تولي الرئيس واثارا رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العام الماضي وهو يعبئ القيادات والموارد الإقليمية في معالجة عدد من القضايا المسترعية للاهتمام، ولتوصل بالأخص إلى تشجيع اتخاذ موقف مشترك لمعالجة الأزمة في مالي.

الوضع السياسي

٦ - أظهرت الحكومة الجديدة التي شكلها الرئيس واثارا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ التزامها بتنفيذ رؤيته وحرصها على ذلك. وأصبحت الإدارة المحلية أكثر فعالية شأنها في ذلك شأن الجمعية الوطنية. ونُظمت في ٣ شباط/فبراير بقية الانتخابات التشريعية في ست مقاطعات متبقية وجرت في أجواء سلمية كما أكد ذلك ممثلي الخاص في ٢٠ شباط/فبراير.

٧ - وهيمنت الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في ٢١ نيسان/أبريل على المناقشات السياسية التي جرت على امتداد الأسابيع الماضية، بما في ذلك داخل تحالف تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام الحاكم. وقدم تجمع الجمهوريين التابع للرئيس واتارا وحزب كوت ديفوار الديمقراطي التابع للرئيس بيدييه السابق قائمتين منفصلتين لخوض الانتخابات المحلية بالرغم من كونهما شريكين في الحكومة الوطنية. وفي الوقت ذاته، أعلن حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الذي كان في الحكم سابقا، في ١٦ شباط/فبراير، قراره عدم المشاركة في الاقتراع مبررا ذلك بعدم إجراء مشاورات بشأن تاريخ الاقتراع. وتبع الجبهة الشعبية الإيفوارية في قرارها خمسة من الأحزاب السياسية المعارضة البالغ عددها ١١ حزبا، وهي جزء من المنتدى الدائم للحوار، وذلك بالرغم من أن بعض أعضاء تلك الأحزاب قد يخوضوا غمار الانتخابات كمرشحين مستقلين. وفي بلاغ صادر في ٣ آذار/مارس، كررت الجبهة الشعبية الإيفوارية تأكيد مطالبتها بإرجاء الانتخابات، واتهمت الحكومة بإقصاء الأحزاب السياسية من العملية الانتخابية.

٨ - وتؤثر الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٥ على الحركة السياسية الراهنة. وقد شدد العديد من محوري بعثة التقييم على أهمية الإصلاحات الانتخابية لكفالة نزاهة تلك الانتخابات وشفافيتها وشموليتها. وأوصوا بأن تشمل تلك الإصلاحات استيفاء قوائم الناخبين واستعراض تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة ورسم الحدود الانتخابية للانتخابات التشريعية بشفافية. وأكد البعض ضرورة التطرق أيضا لدور مختلف وسائل الإعلام في الانتخابات التي ينتمي عدد كبير منها للأحزاب السياسية.

٩ - ومن الإجراءات المهمة التي اتخذت في سبيل المضي قدما الإفراج المؤقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عن بعض المحتجزين المرتبطين بالرئيس السابق لوران غباغبو، والحوار المكثف الذي أجرته الحكومة مع المعارضة. وعقدت اجتماعات ضمن إطار المنتدى الدائم للحوار ترأسها رئيس الوزراء دونكان يومي ٧ و ١٧ كانون الثاني/يناير وتناولت بالنقاش قضايا تتعلق بالانتخابات المحلية، بما في ذلك تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة وتمويل الأحزاب السياسية. ولم يشارك في تلك الاجتماعات حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الذي تقلد الحكم سابقا وحزب الحرية من أجل الديمقراطية والجمهورية المعارض.

١٠ - وبناء على طلب من الجبهة الشعبية الإيفوارية، أجرت الحكومة مناقشات مباشرة ترأس اجتماعاتها رئيس الوزراء يومي ١٨ و ٢٣ كانون الثاني/يناير. وحسبما ورد في تقرير فريق عامل مشترك، تم التوصل إلى اتفاق بشأن ضرورة عودة القوات الجمهورية لكوت ديفوار إلى ثكناتها، ونزع سلاح العناصر المسلحة غير المحترفة التي لها ارتباط بالقوات

الجمهورية لكوت ديفوار، وتسريح "الدوزوس" (القناصون التقليديون) الذين تولوا مهام أمنية، وتجهيز قوات الشرطة والدرك، وحماية أطراف المعارضة، وإنهاء الاستغلال غير المشروع للأراضي. على أن خلافات ظلت قائمة فيما يتعلق بطلب الجبهة الشعبية الإيفوارية إعلان عفو عام وكذا بتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة. وتدعو الجبهة أيضا إلى عقد اجتماع فيما بين الرئيس واتارا والرئيس السابق غباغبو، المحتجز في المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي. وكرر الطرفان كلاهما تأكيد التزامهما بمواصلة المناقشات، وعقد آخر اجتماع في ٨ آذار/مارس.

١١ - وأعرب الرئيس واتارا ومعظم الأطراف الأخرى عن رأي مؤداه أن منح العفو لمرتكبي الجرائم الخطيرة دون محاسبتهم إنما هو أمر يتنافى مع سيادة القانون ويزكي الإفلات من العقاب، بالرغم من إمكانية النظر في العفو بعد تمام الإجراءات القضائية. وشددوا على ضرورة قيام الحكومة بمتابعة توصيات اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق لمحاسبة جميع الجناة، بصرف النظر عن مركزهم أو انتمائهم السياسي. ومع ذلك فما زال هنالك أمور يتوجب القيام بها لتعزيز العدالة المنصفة وإنهاء مسار الإفلات من العقاب والشعور المتنامي بهيمنة عدالة المنتصر.

المصالحة والتلاحم الاجتماعي

١٢ - ثمة بطء في التقدم المحرز في مسألة المصالحة والتلاحم الاجتماعي وما يسببها من تعقيد. ورأى بعض مسؤولي الحكومة أن تمكين الضحايا من سبل الانتصاف من شأنه أن يساعد على المضي قدما في معالجة هذين الأمرين الحاسمين. وتسعى لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة جاهدة إلى إتمام عملها والتوصل إلى نتائج ملموسة بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وهو موعد انتهاء ولايتها. واتخذت السلطات الوطنية بعض الإجراءات لتحسين التلاحم الاجتماعي، تشمل اعتماد برنامج وطني في هذا الشأن. غير أن تنفيذه يظل محدودا لا سيما بسبب افتقار السلطات المحلية لما يلزمها من موارد لدعم المصالحة والتلاحم الاجتماعي على نطاقها.

الوضع الأمني

١٣ - ما زال الوضع الأمني هشاً على وجه العموم بالرغم مما طرأ عليه من تحسن في الأشهر الستة الماضية. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي لم يقع أي هجوم ذي شأن على قوات الأمن الوطنية أو على منشآت الحكومة. ونُسب التحسن الحاصل إلى رد الحكومة القوي على الهجمات، بالرغم من الأنباء الواردة عن الاستعمال المفرط للقوة، والاعتقالات

العشوائية وكثرة عدد الاحتجاز غير القانونية، وإلقاء القبض على عدد من الأشخاص الذين يُزعم وقوفهم وراء الهجمات الواقعة في كوت ديفوار وغانا وليبيريا. واعتُبر مجلس الأمن الوطني في كوت ديفوار الذي أنشئ في آب/أغسطس ٢٠١٢ هيئة فعالة لتنسيق التدابير الأمنية المتخذة من جانب الحكومة، كما أبان نشر الأجهزة الوطنية لإنفاذ القانون في أنحاء البلد عن فعالية معززة.

الأخطار التي تتهدد استتباب السلام والأمن في كوت ديفوار

١٤ - رغم التقدم المحرز عموماً، ما زالت كوت ديفوار تواجه أخطاراً تتهدد سلامها وأمنها. ومن بين الأخطار الكبرى التي تواجهها الحركية السياسية وتواصل الانقسامات العميقة، واستمرار الشبكات المنتسبة للنظام السابق في سعيها إلى زعزعة الحكومة، إضافة إلى أنباء عن وجود مرتزقة ومحاربين سابقين وعناصر مسلحة أخرى على طول الحدود مع ليبيريا، وعدم التحكم في تداول الأسلحة، وبطء التقدم في مسار المصالحة وإصلاح قطاع الأمن، ووقف وتيرة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وانقسامات الأجهزة الأمنية وضعف الثقة فيما بينها، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان على يد الأجهزة الأمنية النظامية وغير النظامية، وما يقترن بذلك من انعدام المساءلة، ونقص تدريب أجهزة إنفاذ القانون وتجهيزها، وعدم مراقبة القوات المسلحة ومساءلتها على الوجه اللازم، والإجرام، والعنف العشائري، والبطالة والفقر.

١٥ - فأما الأسباب الجذرية للتراخ فما زالت تمثل أخطاراً قائمة ولا سيما في الغرب الذي تشتد فيه حدتها، منها مسائل حيازة الأراضي والهوية ومنها السيطرة على الموارد الطبيعية والاستفادة منها. وقد اتخذت الحكومة إجراءات أولية لمعالجة مسائل حيازة الأراضي العويصة. على أن محاورين أكدوا أن معالجة هذا الموضوع أمر صعب يستوجب اتباع نهج توافقي طويل الأمد يشارك فيه طائفة عريضة من الأطراف الفاعلة.

١٦ - وظلت حوادث العنف مصدر قلق حيث تسهم سهولة الحصول على الأسلحة في استمرار الهجمات وأعمال السطو المسلح وما تسفر عنه من قتلى وجرحى في أوساط المدنيين. واستمرت مظاهر التوتر فيما بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار وبين قطاعات من السكان، وأفضت إلى عدد من المصادمات. ووردت أنباء عن وقوع مواجهات في مجموع أرجاء البلد بين العشائر بسبب مسائل حيازة الأراضي غالباً، كان أبرزها المواجهات التي حصلت يوم ١٧ كانون الثاني/يناير في منطقة ديوكيه في غرب كوت ديفوار وقتل من جرائها أربعة أشخاص كما أصيب عدد كبير من الناس بجراح.

١٧ - وما زالت منطقة غرب أفريقيا الفرعية معرضة لأخطار شتى عابرة للحدود الوطنية من بينها الاتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة وغسل الأموال والإرهاب والقرصنة في خليج غينيا، وهو وضع يؤكد ضرورة تعزيز القدرة على التصدي لهذه الأخطار الناشئة. وقد تتفاقم مخاطر انهيار ضوابط البيئة البحرية بسبب اكتشاف النفط مؤخرا في المياه الساحلية لليبيريا وعلى الجانب الغاني من حدودها البحرية مع كوت ديفوار، إذا لم يوضع نهج للتخفيف من حدتها على صعيد المنطقة الفرعية.

الوضع في المناطق الحدودية

١٨ - تتقاسم كوت ديفوار حدودها مع كل من بوركينا فاسو وغانا وغينيا وليبيريا ومالي. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الخصاص الأخير عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/186) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، تظل حدود كوت ديفوار سهلة الاختراق فيتسبب ذلك في تنقل الأشخاص والبضائع عبر الحدود بطريقة غير خاضعة للرقابة. وعلى وجه العموم، يبقى الوضع على طول حدود البلد هشاً رغم استقراره نسبياً، ولا سيما في ضوء التحسن الطارئ منذ السنة الماضية على حدود كوت ديفوار مع ليبيريا. ومع ذلك، فإن خطر تزعزع الاستقرار ما زال قائماً.

١٩ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، برز من جديد خلاف طويل الأمد بين كوت ديفوار وغينيا على تعيين الحدود فيما بينهما، وذلك أن ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ جندياً من القوات الغينية دخلوا قرية كيبابا الحدودية ونزعوا العلم الإيفواري. وناقش وزيراً خارجية البلدين المسألة على هامش قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ياموسوكرو في ٢٨ شباط/فبراير. وحسبما جاء في بيانين صدرا لاحقاً، التزمت الدولتان بفض الخلاف بطرق سلمية، وقاما بسحب جيوشهما من المنطقة وأنشأ من جديد لجنة مشتركة لتعيين الحدود.

٢٠ - وظل الوضع على امتداد الحدود فيما بين مالي وكوت ديفوار مستقراً نسبياً، رغم أن بعض المحاورين الإيفواريين ارتأوا أنه من الضروري تعزيز أنشطة الرصد، يشمل ذلك إمكانية نشر نظم جوية غير مأهولة. وحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم تقدّم طلبات لجوء من المالبين الوافدين إلى كوت ديفوار منذ اندلاع الأزمة.

٢١ - وقد تعززت الثقة بين كوت ديفوار وغانا بفضل الجهود المطردة التي بذلت على أعلى مستوى في سبيل تحسين الحوار والتعاون بين البلدين. ويبلغ عدد اللاجئين الذين ما زالوا مقيمين في غانا قرابة ٦٠٠ ٨ لاجئ أضف إليهم مجموعة من الأعضاء البارزين في النظام السابق، الذين قيل إن بعضهم كان يقف وراء الهجمات التي استهدفت قوات الأمن

الوطني والمنشآت الحكومية في كوت ديفوار السنة الماضية. وأقدمت السلطات الغانية على اعتقال عدد من المواطنين الإيفواريين، من بينهم زعيم جماعة "الوطنيون الشباب" شارل بليه غوديه، الذي جرى تسليمه إلى كوت ديفوار حيث سيحاكم محليا على الجرائم التي تنسب إليه دعوى ارتكابها أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وقد اتهم السيد بليه غوديه بارتكاب جرائم حرب وجرائم اقتصادية كما اتهم بالخيانة ومهاجمة أمن الدولة. أما إجراءات تسليم الناطق الرسمي باسم الرئيس غباغبو سابقا، جاستين كونييه كاتينان، فهي جارية في غانا. وشدد المسؤولون الغانيون على أهمية إتمام جميع الإجراءات الضرورية وفق مبادئ سيادة القانون قبل التسليم.

٢٢ - وفي رسالة موجهة إلى بعثة التقييم، أكد ممثلو الجبهة الشعبية الإيفوارية مجددا من مفاهيم في غانا أنهم مستعدون للمشاركة في حوار سياسي مجدٍ شريطة الإفراج عن الرئيس غباغبو سابقا، واتهموا الحكومة الإيفوارية باستعجال إجراء الانتخابات المحلية من دون مشاركة المعارضة رغبة منها في تعزيز حظوظها في الفوز. وألقوا الضوء على العراقيل الموضوعة أمام عودتهم فذكروا منها ما اعتبروه نقصا في التزام حكومة كوت ديفوار بتعزيز المصالحة وعدم قيامها بالإصلاح السياسي والعدالة المنصفة، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان على يد القوات الجمهورية لكوت ديفوار والدوزوس والمرتقة، وتواصل أعمال الانتقام ضدهم واحتلال أراضيهم.

٢٣ - وأجرى أعضاء الفريق تقييما للوضع على الحدود فيما بين كوت ديفوار وليبيريا، شاركهم فيه كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والفريقين القطريين التابعين للأمم المتحدة في البلدين. وزار أعضاء الفريق مناطق تاي وتوليلوه وغيلغو في غرب كوت ديفوار، وكذا منطقتي زويدرو وجورزون تاون في شرق ليبيريا. والتقوا بالسلطات المدنية والأمنية، وبأفراد من أبناء المناطق التي زاروها وعدد من الإيفواريين، عائدين ولاجئين، وشهدوا اجتماعا معقودا في إطار "عملية مايو" في مركز العبور بمالي على الحدود.

٢٤ - واتفق جميع المحاورين على أن الوضع في المنطقة الحدودية قد تحسن تحسنا ملموسا في الأشهر الستة الأخيرة، إذ لم يُؤكّد وقوع أي هجوم كبير عبر الحدود منذ آب/أغسطس ٢٠١٢. ويمكن أن يعزى ذلك في جانب منه إلى التعاون الاستراتيجي الرفيع المستوى بين حكومتي كوت ديفوار وليبيريا، وإلى تعزيز التعاون في مجال العمليات. وزاد كلا البلدين من نشر أفراد الأجهزة الوطنية لإنفاذ القانون على جانبي الحدود كليهما، وقاما بعمليات أمنية مشتركة، وعززتا اتصالاتهما وتبادل المعلومات فيما بينهما. وفي كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٢، خاض الجيشان مناورات مشتركة على طول نهر كافالي. وكانت حكومة ليبيريا أقدمت في وقت سابق إبان شهر حزيران/يونيه على إغلاق حدودها مع كوت ديفوار، ما عدا للأغراض الإنسانية، ردًا على الهجمات الواقعة عبر الحدود. ولاحظ عدد كبير من محوري أعضاء بعثة التقييم أن الإغلاق خلف أثرا سلبيا على حرية تنقل الأشخاص والبضائع، وعدّوه عائقا أمام الحوار في المسائل المتعلقة بالحدود.

٢٥ - أما على الجانب الليبيري من الحدود، فقد اعتُبر أن قدرة الشبكات التي تقف وراء الهجمات عبر الحدود قد ضعفت بفضل نشر فرقة أمنية مشتركة (تضم أفرادا من الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب شؤون الهجرة والتجنيس والقوات المسلحة الليبرية) والقيام بعملية إحياء الأمل واقتراحهما بإلقاء القبض على بعض الجناة المزعومين على النحو المذكور أدناه. على أن مواصلة تنفيذ العملية المذكورة أمر صعب بالنظر إلى ما يلزم الإنفاق عليه من الميزانية الوطنية المحدودة من أنشطة لها نفس المقدار من الأولوية. وعلاوة على ما ورد في الفقرة ٤ آنفا، فإن المصادمات العنيفة التي قيل إنها وقعت فيما بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعناصر مسلحة على مقربة من الحدود يوم ١٣ آذار/مارس تؤكد استمرار هشاشة الوضع على الحدود. ويجري حاليا التحقيق في الحادث.

٢٦ - وحتى الآن وُجّهت في ليبيريا تمّ لأحد عشر ليبيريا وثمانية إيفواريين لضلوعهم المشتبه في هجمات وقعت في منطقة بارا، تشمل مقتل أفراد من حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في بارا يوم ٨ حزيران/يونيه، وهجمات أخرى على مركز بيهيكاهويلي الحدودي في عام ٢٠١٢. وبينما طلبت حكومة كوت ديفوار تسليم ثمانية إيفواريين، رفضت محكمة ليبيرية ذلك الطلب في ٢٥ شباط/فبراير لكونهم اتُهموا بالفعل في ليبيريا بارتكاب الجرائم ذاتها، الأمر الذي يتماشى مع أحكام معاهدة تسليم المجرمين المبرمة فيما بين البلدين. وفي الوقت ذاته، جرى الإفراج عن متهم واحد على الأقل بكفالة لأسباب طبية فيما ذكر. وتساءل عدد من المحاورين عما إذا كان في مقدور النظامين الأمني والقضائي في ليبيريا إجراء تحقيقات فعالة في قضايا من هذه الشاكلة وملاحقة الضالعين فيها قضائيا بما يراعي المعايير الدولية المتبعة في الإجراءات القانونية الواجبة.

٢٧ - ورغم أن أغلبية اللاجئين الإيفواريين في ليبيريا قد عادوا إلى كوت ديفوار، فما زال منهم هناك نحو ٦٣ ٠٠٠ لاجئ. وتفسيرا للامتناع عن العودة إلى كوت ديفوار تعلل لاجئون في ليبيريا بمخاوف أمنية، منها ارتياهم من القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وعدم نزع سلاح المحاربين السابقين، والخوف من الانتقام، وما أسموه باحتلال أراضيهم على أيدي أجناب مفترضين. وكرر أفراد في غرب كوت ديفوار من السكان العائدين العديد من تلك

المخاوف، كما فعلت العشائر التي تستقبلهم على طرفي الحدود. على أن مفوضية شؤون اللاجئين بعد ستة أشهر تقريبا لم يتطوع فيها أي أحد للعودة إلى الوطن، استطاعت حتى هذه الفترة من العام أن تيسر العودة الطوعية لما عدده ٧٥٧ ٤ لاجئا من ليبيا إلى كوت ديفوار.

التعاون فيما بين البعثتين

٢٨ - اتخذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا إجراءات من أجل تحسين دعمهما للحكومتين في التصدي للتحديات الأمنية على الحدود. وقد تأثرت العمليات وأنشطة التحليل تأثرا إيجابيا بفضل تحسين التنسيق الرسمي وتبادل المعلومات فيما بين العنصرين المدني والعسكري التابعين للبعثتين. واعتمدت البعثتان أيضا مخططا مشتركا للتعاون فيما بينهما على المنطقة الحدودية، يتركز فيه الاهتمام على ثلاثة مجالات رئيسية هي الأمن ومراقبة الحدود وبسط سلطة الدولة، واطراد عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم. ويعمل الفريقان القطريان التابعان للأمم المتحدة أيضا من أجل دعم تثبيت الاستقرار في المنطقة الحدودية على المدى الطويل. ولدعم هذه الأنشطة، تبث المخطتان الإذاعيتان التابعتان لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا رسائل موجهة إلى اللاجئين والأهالي المقيمين في شرق ليبيا وغرب كوت ديفوار.

٢٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، وضعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا مفهوما عمليتين معززا بشأن عملية مايو يزداد بفضل التعاون العسكري والمشاركة المدنية. ومنذ ذلك الحين عززت البعثتان من دورياتهما المنتظمة بالعربات المصفحة، وعطفت على ذلك بعقد اجتماعات مرتين في الشهر، يشارك فيها عناصر البعثتين العسكري والمدني والشرطي، وإلى جانبها الأجهزة الأمنية التابعة للبلدين، والمسؤولون المحليون والزعماء التقليديون وقادة العشائر. واستُكمل أيضا العملية المشتركة لرسم خرائط الحدود. وفي الوقت ذاته، يعكف الفريقان القطريان في ليبيا وكوت ديفوار على العديد من المشاريع سواء كانت في مرحلة الإعداد أم في مرحلة التنفيذ، تشمل مشروعا للأمن الغذائي عبر الحدود ينفذ بدعم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. وأبلغت بعثة التقييم طلبا قدمته حكومة كوت ديفوار للاستفادة من مشروع مماثل في المنطقة الحدودية مع غانا. واجتمع مسؤولو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري مرتين. بممثلين من غانا ووضعوا خطة عمل للتصدي للتحديات المتصلة باللاجئين الإيفواريين وبالأمن على الحدود. وقد سافر ممثلي الخاص إلى أكرا لمناقشة هذه المسائل مع المسؤولين الغانيين والإيفواريين الموجود مقرهم في غانا، وتستعين عملية الأمم

المتحدة بوسائلها في مجال الإعلام لبث رسائل المصالحة وغيرها من الرسائل في مخيمات اللاجئين في غانا.

حقوق الإنسان

٣٠ - تطرق تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق إلى عدد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها الطرفان كلاهما أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات، بالرغم من أن الجناة الذين قُدموا إلى العدالة حتى الآن هم فقط من الأشخاص المنتمين للنظام السابق. وشكل إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتصديق نظام روما الأساسي واعتماد قانون جديد لشؤون الأسرة ينص على المساواة بين الرجل والمرأة في الزواج، خطوات مهمة تسهم في تحسين الإطار التشريعي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب.

٣١ - ويبقى وضع حقوق الإنسان في البلد مصدر قلق بالغ، حيث تتوارد الأنباء عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (الإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، وسوء المعاملة والتعذيب، والعنف الجنسي والجنساني) على أيدي أفراد مسلحين، من بينهم عناصر تابعة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار. وذاعت أنباء في عام ٢٠١٢ عن وقوع عدد من حوادث الاعتقال التعسفي على أيدي القوات الجمهورية لكوت ديفوار واقتحام منازل الأشخاص المشتبه في كونهم يهددون أمن الدولة، وذلك رداً على الهجمات المسلحة التي كانت تستهدف قوات الأمن الوطني والمنشآت الحكومية. وأشار بعض المحاورين أيضاً إلى استمرار استهداف الأفراد والجماعات على أساس الانتماء الوطني والعنصري، فيما أدى عدد كبير من أعمال العنف العشائري يغذيها التعصب العرقي إلى وقوع انتهاكات خطيرة في مجال حقوق الإنسان. ووردت أيضاً أنباء متصلة عن قيام القوات الجمهورية لكوت ديفوار والدوزوس بعرقلة إقامة العدل.

العنف الجنسي

٣٢ - وفقاً للحكومة، حدث انخفاض كبير في أعداد حالات العنف الجنسي منذ انتهاء الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وإن ظلّ العنف الجنسي والجنساني يشكل أحد الأمور الباعثة على الجزع في كوت ديفوار. ولم تفض دراسة أنماط العنف الجنسي إلى نتيجة قاطعة، فقد ذهب بعض المحاورين إلى أن ارتفاع عدد الحوادث المسجلة ربما يكون ناجماً عن حدوث زيادة في الإبلاغ وليس عن زيادة فعلية في عدد الحالات، وكان هناك تباين شاسع في

تقديرات أعداد حالات الاغتصاب التي تقع على أيدي رجال يرتدون الزي الرسمي. وتعدّ الأحكام المخففة وعدم تجريم العنف الجنسي والجنساني من المظاهر التي تبرز العراقيل العامة التي تتعرّض بسببها مكافحة العنف الجنسي، إلى جانب قصور الأطر القانونية وعدم إمكانية اللجوء إلى القضاء، لا سيما بسبب ارتفاع كلفة استصدار الشهادات الطبية اللازمة لعقد جلسات المحكمة. وشدّد المحاورون على أن الخوف من الوصم هو ما يثني الضحايا عن الإبلاغ في كثير من الحالات، وأشاروا إلى وجوب إذكاء الوعي بسبل الوقاية من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك داخل الوكالات الحكومية. واعتُبر إنهاء الإفلات من العقاب وإصلاح قطاع الأمن عاملين محوريين في مكافحة آفة العنف الجنسي.

تنفيذ استراتيجية البعثة لحماية المدنيين

٣٣ - شكّل ما جرى من تحسين للتفاعل مع السكان المحليين والسلطات المحلية من خلال تعزيز الوجود الميداني للبعثة عاملاً مساعداً على زيادة قدرة البعثة على حماية المدنيين بفعالية. وقد بات لدى البعثة وجود مدني في ١٨ موقعا، وزاد عدد موظفيها المدنيين الموجودين في غرب وشمال كوت ديفوار لرصد المشاكل المتعلقة بحماية المدنيين والإبلاغ عنها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها بالتنسيق الوثيق مع الوحدات العسكرية والشرطة التابعة للبعثة. وكذلك يعمل هؤلاء عن كثب مع السلطات المحلية ووكالات المعونة الإنسانية في المناطق محل الاهتمام.

٣٤ - وأنشأت البعثة والفريق القطري آلية للتعرف بصورة أفضل على أهم الشواغل المتعلقة بالحماية وتنسيق تدابير مواجهة التحديات القائمة في مجال توفير الحماية وتحسين التخطيط لحالات الطوارئ. وكذلك فإن البعثة بصدد إنشاء أفرقة عاملة لحماية المدنيين على المستوى المحلي لتكون صلة الوصل الرئيسية بين وكالات المساعدة الإنسانية والبعثة بما يسهل تبادل المعلومات.

٣٥ - والبعثة مستمرة في تقديم الدعم للجان المحلية المعنية بالأمن والإنذار المبكر والتوعية، وهي لجان تؤدي دورا هاما في تنسيق التدابير الأمنية وإدارة النزاعات. وفي الوقت ذاته، استفادت البعثة من آلية للإنذار المبكر موجودة بالفعل لمنع العنف الجنسي، فجهزت المكاتب الميدانية بأرقام هاتفية للاتصال في حالات الطوارئ ووزعت هواتف محمولة على جهات التنسيق في مناطق في غرب كوت ديفوار ترتفع فيها معدلات العنف الجنسي، تيسيرا لسرعة التدخل. وكذلك أعادت البعثة تفعيل مركزها للاتصالات في ياموسوكرو كي يتسنى للسكان الاتصال بها للتعبير عن شواغلهم فيما يتعلق بالحماية. ومن ثم يُحلّل ما يجمع من معلومات ويوجّه إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراء اللازم. وكذلك توفر هذه الآلية

معلومات يستفاد منها في عمليات التخطيط للطوارئ في البعثة عن طريق تحديد المناطق الجديرة بالاهتمام.

٣٦ - وجرى تعزيز وجود أفراد البعثة العسكريين والشرطيين وتكثيف الدوريات التي يقومون بها في المناطق محل الاهتمام في غرب كوت ديفوار، وبالأخص في منطقة دويكوي، وعلى طول الحدود مع ليبيريا، وفي أبيدجان ومحيطها، وفي الجزء الجنوبي الشرقي من البلد على طول الحدود مع غانا. وقد أنشأت البعثة بالفعل مراكز شرطة في تاي وتوليلو وتابو، في حين تمارس وحدات الشرطة المشكلة نشاطها في غيغلو وتاي. وكذلك تسيّر العملية دوريات منتظمة على طول المحورين الرئيسيين في الشمال، حيث تكثر حالات تعرّض المدنيين للهجمات على أيدي الأفراد المسلحين.

٣٧ - وتلقّى أكثر من مائة فرد في البعثة تدريباً متخصصاً في مجال حماية المدنيين. وكذلك وفرت العناصر المدنية والعسكرية بالبعثة التدريب لقوات الأمن الوطني، وأمكن عن طريق تسيير الدوريات المشتركة مع أجهزة الأمن الوطني زيادة قدرة قوات الأمن الوطني على حماية المدنيين.

الوضع الإنساني

٣٨ - لئن عاد معظم من شرّدوا خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات، ما زال هناك نحو ٨٥ ٠٠٠ شخص في بلدان المنطقة دون الإقليمية، ومعظمهم في ليبيريا، إلى جانب نحو ٤٥ ٠٠٠ شخص ما زالوا مشردين داخل كوت ديفوار. غير أن المحاورين أشاروا إلى زيادة أعداد العائدين خلال الأشهر الماضية. وما برحت وكالات الإنسانية تقدم الدعم للمشردين داخليا الذين يفتقر الكثير منهم إلى فرص كسب الرزق ويعتمدون الثقة في قطاع الأمن. ولاحظوا أيضا استمرار وجود جيوب يتوطّن فيها الضعف، ولا سيما في غرب كوت ديفوار وفي شمال البلد الذي ضربته الجفاف، وهو ضعف ناتج عن عدم كفاية فرص الحصول على مياه الشرب النقية، وانعدام الأمن الغذائي وانتشار سوء التغذية، وازمحلل فرص كسب الرزق، وتعطّل سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية. وإجمالاً، أكد المحاورون أن هناك حاجة إلى إحراز تقدم على صعد إيجاد نظام عدالة منصف؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع لإتاحة المجال لاطراد العودة.

التنمية الاقتصادية

٣٩ - أقرّ العديد من المحاورين بالانتعاشة القوية التي يشهدها البلد على صعيد الاقتصاد الكلي، بمعدل نمو يبلغ ٨,٥ في المائة حالياً، وخطة إنمائية وطنية محكمة للفترة

٢٠١٢-٢٠١٥. وخلال الاجتماع الذي عقده الفريق الاستشاري في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والزيارة التي قامت بها كريستين لاغارد، المديرية العامة لصندوق النقد الدولي، إلى البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، جاء ردّ فعل الجهات المانحة معبراً عن الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي. وذهب بعض الشركاء إلى أنه رغم دينامية النمو المتحققة، ما زال التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يسير بخطى بطيئة نسبياً نتيجة لتزايد المطالب الاجتماعية وعدم تخصيص قدر كاف من الموارد للإنفاق العام، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، والتوزيع غير المتكافئ للثروة، إلى جانب أنباء عن تفشّي الفساد. وشددوا على ضرورة بذل الجهود في سبيل إنعاش الاقتصاد عن طريق خلق فرص العمل وإيجاد الدخل.

باء - قدرة المؤسسات الإيفوارية على مواجهة التحديات بفعالية

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٠ - أشار جميع المحاورين إلى ما يشكله استمرار وجود المحاربين السابقين من خطر كبير، وأكدوا أهمية إحراز التقدم على صعيد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل إحلال الاستقرار الدائم. وكان من الخطوات الإيجابية إنشاء هيئة وحيدة تعنى بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ثم البدء بالقيام بعمليات مخصصة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد تم حتى الآن نزع سلاح نحو ٢ ٠٠٠ من المحاربين السابقين وتسريحهم، ويجري حالياً توظيفهم في ميدان الخدمة العامة كحراس سجون. وثمة نحو ٢ ٠٠٠ محارب سابقين غيرهم من المقرر نزع سلاحهم وتسريحهم، ومن ثم إعادة إدماجهم حسب الاقتضاء في إدارة الجمارك والحدود. والمتوقع الآن هو أن تتسارع باطراد أكبر وتيرة التقدم بفضل الاستراتيجية الشاملة التي تقوم الحكومة بإعدادها بدعم من الأمم المتحدة. غير أنه أعرب عن بعض المخاوف إزاء نوعية الأسلحة ونسبة أعداد قطع السلاح إلى أعداد المحاربين التي تحققت حتى الآن، حيث يبدو أنها دون نسبة "واحد إلى واحد" المقررة.

٤١ - وعلى إثر جهود التحقق الأولية التي قامت بها الحكومة، عدّل العدد التقديري لحالات المحاربين السابقين التي يتعيّن تناولها من ١١٠ ٠٠٠ إلى ٦٤ ٠٠٠ محارب سابق، وهذا يشمل المحاربين السابقين من كلا الجانبين والمليشيات المستوفية لشروط الأهلية. وأفيد بأن الحكومة وافقت على بحث فكرة إنشاء آلية للتحقق تكفل استيفاء المحاربين السابقين ممن يتقدمون للمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشروط الأهلية ووجود المعلومات المتعلقة بهم في قاعدة البيانات، وهو ما سيحسن من جودة العملية ويزيد من إمكانية التعويل عليها.

٤٢ - وتتوخى حكومة كوت ديفوار حاليا الفروع من تناول هذا العدد من الحالات خلال سنتين. وتتوخى الحكومة أيضا إقامة برنامج لإعادة الإلحاق يقوم على التدريب الاجتماعي - المهني بهدف تمكين المحاربين السابقين في نهاية المطاف من إقامة مشاريعهم الخاصة. وأوصى بعض المحاورين بزيادة الاهتمام بإيجاد فرص لإعادة الإلحاق والإدماج تكون أكثر واقعية وإنصافا ويوفّر لها التمويل الكافي، بما في ذلك في القطاع الخاص، وبما يتماشى والخطّة الإنمائية الوطنية. وتشمل الخطط الحالية برامج زراعية وبضعة مخططات لإيجاد الدخل، بينما تبذل الحكومة مساعي نشطة لتلقي مزيد من المقترحات.

٤٣ - ومع إقرار بعض المحاورين بالخطوات التي اتخذت بالفعل، فقد أعربوا عن قلقهم من أن المحاربين السابقين الذين انضموا إلى صف الحكومة الحالية إبان الأزمة، بمن فيهم أفراد القوات الجديدة سابقا، هم فقط من يستفيدون من البرنامج. وشددوا في هذا الصدد على ضرورة اتباع نهج متوازن حيال هذا الأمر يساهم في تحقيق المصالحة. وأكد المحاورون الحكوميون على أن جميع المحاربين السابقين، بمن فيهم العناصر الموالية لغباغبو، سيستفيدون من البرنامج، وإن لم يكن هذا هو الحال حتى الآن. وسلط بعض المحاورين الضوء كذلك على ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى توعية المحاربين السابقين بجوانب العملية بحيث تبقى توقعاتهم منها في حدود المعقول، ذلك أنه لن يتسنى تعيينهم جميعا في أجهزة الإدارة العامة.

قدرات القوات المسلحة والدرك

٤٤ - أشار معظم المحاورين إلى تحسّن قدرات الأجهزة الأمنية الوطنية، بما في ذلك الشرطة والدرك، وإلى تعزيز وجودها في مختلف أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، أنشئ هيكل أمني جديد، هو مركز تنسيق القرارات التنفيذية، ضمن وزارة الداخلية لتأمين المواقع الاستراتيجية ومكافحة الجريمة ومنع الأعمال الإرهابية وتأمين مؤسسات الدولة في أبيدجان. ويتألف المركز من ٧٥٠ فردا من القوات المسلحة والدرك والشرطة. وقد اعتُبر إنشاء هذا الهيكل خطوة إيجابية نحو زيادة الاتساق فيما بين الأجهزة الأمنية وتعزيز الأمن في أبيدجان ومحيطها. ومن المهم بمكان أن يؤدي المركز عمله على نحو شفاف وخاضع للمساءلة تحت مظلة سيادة القانون.

٤٥ - وما زالت القوات الجمهورية لكوت ديفوار تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك عدم كفاية تجهيزها بالمعدات وافتقارها إلى التدريب وقلة الانضباط في صفوفها. وما زال إضفاء التماسك على العناصر التي تتألف منها القوات الجمهورية يشكل تحديا، وهو وضع يزداد سوءا من جرّاء حالة انعدام الثقة الناجمة عن الانتماءات السياسية لبعض أعضاء القوات وعدم وجود تسلسل قيادي موحد. وكما سبقت الإشارة، فإنه بسبب ارتكاب عناصر

القوات الجمهورية انتهكات لحقوق الإنسان وتجاوزات في حق السكان دون أن يخضعوا للعقاب، وبسبب استمرار ائكال البعض على هياكل موازية لإحلال الأمن، تعرقلت مساعي إضفاء الصبغة الاحترافية على القوات المسلحة. ومن التحديات الكبرى التي أشير إليها أيضا عدم وضوح أدوار ومسؤوليات كل من القوات الجمهورية والشرطة والدرك، مقرونا بانعدام الثقة بين القوات الأمنية بل وفيما بين عناصر كل واحدة منها. وأخيرا، ما زالت قوات الشرطة والدرك غير مجهزة بالمعدات اللازمة، وهو أمر راجع حسب بعض المحاورين إلى عدم الثقة في هذين الجهازين المعنيين بإنفاذ القانون.

إصلاح قطاع الأمن والعدل

٤٦ - أقرّ معظم المحاورين بالتقدم الذي أحرز خلال الأشهر الماضية مع إقرار مجلس الأمن القومي للاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، ولكن هذه العملية لم تحتز بعد مرحلة التخطيط. ولم تعتمد بعد أي خطة عمل أو استراتيجية للاتصالات، رغم بدء حملات التوعية في شباط/فبراير بدعم من البعثة. وتتبع الاستراتيجية نهجا طموحا حيال إصلاح قطاع الأمن، فهي تحدد ١٠٠ نشاط يتعين الاضطلاع بها بشكل متدرّج على مدى فترات تتراوح بين ٦ أشهر و ١٠ سنوات. وأنشئت ضمن مجلس الأمن القومي أمانة لرصد تنفيذ الاستراتيجية تضم فريقا استشاريا يتألف من شركاء دوليين. وأكد كثير من المحاورين على وجوب اتخاذ مزيد من التدابير الفورية الملموسة للدفع قدما بهذه العملية البالغة الأهمية.

٤٧ - وكذلك أشارت الجهات الدولية، وبعض الجهات الوطنية، إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بحجم القوات المسلحة وتنظيمها وتسلسل قيادتها وميزانيتها. ولم تُقبل بعد توصية المجتمع الدولي الداعية إلى إنشاء آلية لفرز من يتم استيعابه في مؤسسات قطاع الأمن من أفراد، وإن بدأ الاضطلاع بجهود لإنشاء آلية لفرز الأفراد المرشحين للانضمام إلى جهاز الشرطة. وما زالت المقترحات المتعلقة بكفالة الرقابة المدنية وبدور الجمعية الوطنية غير واضحة. وأعرب المحاورون عن مخاوفهم من احتمال أن يكون الأفراد النظاميون في قطاع الأمن رافضين للتغيير، ولاحظوا أن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح هذا القطاع عملية شديدة الحساسية وأن العديد من القرارات العسيرة لم يحن أوانه بعد.

٤٨ - ورحب محاورو البعثة باعتماد الحكومة استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع العدل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. غير أنهم لاحظوا أيضا أن ضعف القدرات وغياب التدريب في الأفرع المختصة بالتحقيقات الجنائية في الشرطة والدرك، وعدم كفاية الموارد المالية، وقصور الإدارة، والافتقار إلى الاستقلالية المؤسسية، وسيادة جو الإفلات من العقاب، والافتقار إلى إمكانيات اللجوء إلى القضاء، وعدم وجود برامج لحماية الضحايا والشهود، كلها أمور

قلّلت من ثقة الأهالي في قطاع العدل. وقد طلب الرئيس واتارا إلى الجمعية الوطنية تنقيح التشريع الذي يمنع عزل القضاة وغيرهم من المسؤولين القضائيين حتى وإن كانوا عديمي الكفاءة. وبُذلت جهود متواضعة لتوسيع سبل اللجوء إلى القضاء، حيث أقيمت ستة مراكز للمساعدة القانونية ستبدأ في تقديم الخدمات بحلول حزيران/يونيه.

٤٩ - ولاحظ المحاورون كذلك أن نمط الاختصاصات القضائية لا يستوفي المعايير الدولية بشكل كامل، وخاصة بالنسبة لمحاكم الجنايات والمحاكم العسكرية، كما لاحظوا أن نظام العدالة العسكرية، الذي يشمل القوات الجمهورية والشرطة والدرك باختصاصه القضائي، يعاني من محدودية القدرات. وتقوم البعثة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، بتقديم المساعدة التقنية واللوجستية إلى الحكومة في معالجة هذه المشاكل.

٥٠ - وفي الوقت ذاته، يفتقر نظام السجون الوطني إلى ما يلزمه من تشريع وهيكل تنظيمي وبني تحتية.

بسط سلطة الدولة

٥١ - أشار المحاورون إلى حدوث تحسن في قدرات الإدارات المحلية وتعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع حكام المقاطعات بدور هام في تنسيق المسائل الأمنية وفي تسوية النزاعات المحلية. وقد أنشئت لجان الأمن والتوعية والإنذار المبكر في معظم المناطق، لكن دورها يظل محدودا بسبب الافتقار إلى القدرات والإجراءات الثابتة والموارد، وهي مشاكل تعرقل أداء الإدارة المحلية، الذي يتسم بالفعالية على وجه العموم.

٥٢ - وقد أعيد نصب الإدارة المالية على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد، رغم أوجه الضعف التي لا تزال تلاحظ في إدارة الجمارك، حيث يعيق نقص الموارد فعالية العمليات، وبخاصة عمليات رصد الحدود. وفي غياب الجمارك في معظم المراكز الحدودية، تراقب أجهزة الأمن الوطني حركة السلع.

٥٣ - ومن التحديات الكبرى التي تواجه كوت ديفوار إصلاح الإدارة العامة التي تضم نحو ١٥٠.٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية، وبناء القدرات الإدارية الملائمة. وتقوم الحكومة حاليا بالتحضير لفحص قوتها العاملة لتحقيق مزيد من الكفاءة والشمولية في السياسات العامة.

سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٥٤ - يتضرر موظفو الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الجريمة في معظم الأحيان، وبخاصة في أبيدجان. فخلال السنة الماضية، أُبلغ عن ١٤ عملية سطو على المنازل وثلاث سرقات في الشوارع استهدفت موظفي الأمم المتحدة. ويكمن أيضا وجه آخر من وجوه الخطر في أن موظفي الأمم المتحدة قد يتأثرون بالهجمات التي تستهدف قوات الأمن الوطني، لا سيما أثناء عملهم مع الأجهزة الأمنية. وعلى الرغم من أن كوت ديفوار ليس لها تاريخ في مجال الإرهاب، أشار المحاورون الحكوميون إلى زيادة خطر حدوث هجمات إرهابية بسبب الأزمة في مالي.

ثالثا - التوصيات

إدخال تعديلات على هيكل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوامها

٥٥ - نظرا إلى الوضع السائد على أرض الواقع واستمرار ضعف قدرة المؤسسات الإفوارية على التصدي بفعالية للأخطار المستمرة التي تتهدد استتباب السلام والاستقرار في كوت ديفوار على المدى البعيد، يظل وجود العملية ضروريا، ولو مع إدخال بعض التعديلات على هيكلها وقوامها وأولوياتها. وفي ١٣ آذار/مارس، بلغ القوام العسكري للعملية ٥٥٢ ٩ فردا (انظر المرفق الأول). وينبغي خفض هذا القوام بما قدره كتيبة واحدة على الأقل بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، ليصل إلى ما مجموعه ٨٣٧ ٨ فردا عسكريا، يشمل ٦٤٥ ٨ من الجنود وضباط الأركان و ١٩٢ مراقبا عسكريا.

٥٦ - وينبغي كذلك أن تُستكشف مع الحكومة إمكانية مواصلة تقليص ترتيبات الحماية التي توفرها البعثة. ومن المتوخى أيضا خفض تدريجي قدره كتيبتان أخريان بحلول منتصف عام ٢٠١٥، استنادا إلى الوضع على أرض الواقع والتقدم المحرز في تنفيذ النقاط المرجعية المتفق عليها، مع إجراء استعراض في أوائل عام ٢٠١٥.

٥٧ - وأثناء وضع هذه التوصيات، أخذ فريق التقييم في الاعتبار الحاجة إلى الحفاظ على قدرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على وجه السرعة في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات وفقا لأحكام القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، على نحو ما أوصي به في تقرير الخصاص عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/230). وينبغي أن يكون بحوزة العملية من القدرة على الرد السريع ما يمكنها من تقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حسب الحاجة، ومن الاستجابة للأزمات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية حسب الاقتضاء.

٥٨ - وينبغي أيضا النظر في تزويد العملية بنظم جوية غير مأهولة لزيادة الوعي بالأوضاع والقدرة على الرصد بهدف تعزيز كفاءة وفعالية العملية في الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين، على أن تراعى في ذلك مشاورات مجلس الأمن والمناقشات الجارية في الهيئات الأخرى.

٥٩ - وفي ١٣ آذار/مارس، تم نشر ١ ٥١٨ فردا من قوام الشرطة المأذون به للعملية البالغ ١ ٥٥٥ فردا (انظر المرفق الأول). وينبغي الإبقاء على قوام الشرطة بكامله، مع إدخال تعديلات على نشر وحدات الشرطة المشكلة للاستجابة للحالة السائدة على أرض الواقع، ويشمل ذلك إمكانية نشر وحدة شرطة مشكلة إضافية واحدة في أبيدجان في حدود القوام العام المأذون به من حيث أفراد الشرطة.

٦٠ - وينبغي تعديل الوجود المدني للعملية من أجل التركيز على أولوياتها الجوهرية وفقا للقرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، ولا سيما حماية المدنيين، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع الاستمرار أيضا في تعزيز وجودها المدني في الميدان.

تعزيز القدرة على حماية المدنيين ومنع العنف الجنسي

٦١ - لقد طلبتُ إلى ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، زينب حواء بانغورا، أن تدرس الوضع في كوت ديفوار وتضع توصيات بشأن أفضل السبل لدعم الحكومة في هذا الصدد. وطلبت أيضا إلى العملية أن تعجل بتنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بينما تواصل العملية والفريق القطري تقديم الدعم للحكومة في مكافحة العنف الجنسي. وسأواصل أيضا تشجيع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على أن تزيد في نشر أفراد من النساء من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى النساء المحليات ودعمهن وزيادة شعور السكان المحليين بالأمن، بمن فيهم النساء والأطفال.

تعزيز أمن الحدود وخيارات تعزيز ترتيبات التعاون بين البعثات

٦٢ - رغم أن الحالة الأمنية في المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبيريا قد تحسنت كثيرا، لن يتأتى استتباب السلام في كوت ديفوار، بما في ذلك في مناطقها الحدودية، بالتدابير الأمنية وحدها. فلا بد من اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة ورفع مظالم السكان في المنطقة. وتتيح العلاقات الإيجابية التي أقامتها كوت ديفوار مع جيرانها، ودورها القيادي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتحسين العام في البيئة الأمنية فرصة هامة لمعالجة هذه القضايا الصعبة.

٦٣ - وعلى النحو المبين في تقارير السابقة عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ستظل منطقة الحدود مع كوت ديفوار من الأولويات حتى مع مواصلة البعثة تخفيض قواتها وتسليم المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الليبرية. وفي الوقت نفسه، يمثل تعزيز قدرة السلطات الليبرية على الإدارة الفعالة للحدود مقياسا مرجعيا جوهريا تقاس في ضوئه عملية الانتقال الأمني. وعلى الرغم من اختلاف المواعيد الزمنية للمرحلة الانتقالية للعملية، من المهم بالنسبة لكوت ديفوار أن تعزز القدرات الوطنية على إدارة حدودها وتأمينها بفعالية. ولذلك، ينبغي أن تستمر كلتا البعثتين في دعم المؤسسات المدنية والأمنية الوطنية على جانبي الحدود، بهدف التمكن من القيام بدور قيادي أكبر في تحقيق الاستقرار على الحدود. وفي حين ينبغي مواصلة "عملية مايو"، يتعين على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تواصل التشاور مع الحكومتين كليهما بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم إنشاء آلية مشتركة لتبادل المعلومات والتعاون بين السلطات المدنية المحلية على جانبي الحدود وإعمال تلك الآلية.

٦٤ - ويوصى أيضا بأن تواصل البعثتان مساعدة الحكومتين على زيادة انتظام التشاور فيما بينهما بشأن المسائل ذات الاهتمام المتبادل، بما في ذلك وضع استراتيجية حدودية مشتركة من خلال الإطار الرباعي القائم أو أي آلية أخرى. وبالإضافة إلى التدابير ذات الصبغة الأمنية، يمكن أن تحتوي هذه الاستراتيجية الشاملة التي تشترك في وضعها الحكومتان تدابير ترمي إلى تحقيق استقرار الوضع في الأجل الطويل وتركز على مسائل من قبيل اطراد عودة اللاجئين إلى كوت ديفوار وإعادة إدماجهم، وإعادة إدماج المحاربين السابقين، والمصالحة، والمسائل المتعلقة بحيازة الأراضي، وتدابير بناء الثقة بين العشائر على جانبي الحدود.

٦٥ - وعلى النحو المطلوب في القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، جرى فحص الخيارات الممكنة لتعزيز ترتيبات التعاون المشترك بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك تنفيذ عمليات منسقة ومشتركة على طول الحدود وغيرها. ولا تسمح الحالة ولا التضاريس بعمليات إضافية عبر الحدود غير الدوريات الجوية التي تقوم بها الطائرات العمودية المسلحة الثلاث المشتركة بين البعثة والعملية. ومع ذلك، ستواصل البعثتان زيادة تنمية تعاونهما الذي تطور على مدى السنوات العديدة الماضية، بما في ذلك من خلال مواصلة تعزيز التفاعل وتبادل المعلومات بين مختلف العناصر الفنية. وستواصل منظومة الأمم المتحدة تحسين برامجها المتعلقة بالقضايا العابرة للحدود من أجل زيادة فعالية إسهام المنظمة في تحقيق الاستقرار الدائم على الحدود الهشة في كوت ديفوار.

٦٦ - وخلال السنوات القليلة الماضية، اقترحتُ وضع استراتيجية أمنية إقليمية تهدف إلى توفير إطار شامل للتصدي للتحديات المشتركة والعابرة للحدود. على أن التقدم المحرز حتى الآن في مواجهة التهديدات عبر الوطنية بطيء. وقد طلبت إلى الجهات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي لها وجود في غرب أفريقيا أن تواصل تعميق مشاركتها الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، وبخاصة اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية دعمها في تحقيق أقصى قدر من الفعالية في معالجة المشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات في غرب أفريقيا. ويتعين بذل جهود متعددة، بما في ذلك تعزيز تعبئة الموارد المستمدة من الكيانات المشاركة التابعة للأمم المتحدة، من أجل مساعدة السلطات الإيفوارية على إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا القائمة.

وضع النقاط المرجعية

٦٧ - طلب إليّ مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٢ (٢٠١٢) أن أضع نقاطا مرجعية لقياس وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في كوت ديفوار والتحضير لتخطيط المرحلة الانتقالية. وتشاورت بعثة التقييم مع السلطات الإيفوارية، والجهات التابعة للأمم المتحدة التي لها وجود في الميدان، وغيرها من الأطراف الرئيسية المعنية بشأن هذه النقاط المرجعية في بعض المجالات الاستراتيجية، مثل الشؤون السياسية والمصالحة؛ والأمن والاستقرار؛ وبسط سلطة الدولة وحقوق الإنسان؛ والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وينبغي أن تضع هذه النقاط المرجعية شروطا دنيا تسمح لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالشروع في خفض حجمها استعدادا للانتقال إلى مهام أخرى في المرحلة التالية لحفظ السلام. ولا يزال من الضروري إجراء مزيد من المشاورات، ولذلك طلبت إلى العملية وفريق الأمم المتحدة القطري العمل مع الحكومة من أجل استكمال الأهداف الاستراتيجية والنقاط المرجعية، إلى جانب مؤشرات الإنجاز، لإدراجها في تقريرى المقبل المقرر تقديمه إلى المجلس بحلول ٣٠ حزيران/يونيه.

رابعاً - ملاحظات

٦٨ - أرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في كوت ديفوار منذ انتهاء الأزمة العنيفة التي أعقبت الانتخابات، ولا سيما في الوضع الأمني عموماً. ويبرهن التقدم الذي أحرز في السنتين الماضيتين على قدرة كوت ديفوار على استعادة دورها التاريخي بوصفها ركيزة للاستقرار والازدهار في المنطقة دون الإقليمية. وينبغي الشاء على شعب كوت ديفوار على

الجهود التي بذلتها للتغلب على تركة الماضي. وأثني أيضا على الرئيس واثارا لدوره القيادي ومشاركته الشخصية التي كانت حاسمة لمواجهة التحديات الأمنية بفعالية وتسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي مع مواصلة دفع عجلة العمليات الحساسة الحاسمة لتحقيق السلام والاستقرار في كوت ديفوار على المدى الطويل.

٦٩ - ومن دواعي التفاؤل المبادرات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة إزاء المعارضة السياسية وقيامها بفتح مناقشات مباشرة مع الحزب الحاكم السابق. وأنا أحث الطرفين على تكثيف هذه المناقشات لتمهيد السبيل المؤدي إلى تحقيق المصالحة السياسية. وسيكون من الأهمية بمكان أن تشغل جميع الأحزاب السياسية الحيز السياسي المشروع الخاص بها وأن تشارك مشاركة بناة في الحياة السياسية للبلد، بما يشمل ضمان توفير الظروف الملائمة لتحفيز أكبر مشاركة ممكنة في الانتخابات المحلية المقبلة.

٧٠ - ونظرا إلى أنه لم يبق إلا سنتان على موعد الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٥، يجب الآن تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار وتطبيع العلاقات، وفي الوقت نفسه، يجب أيضا إرساء أسس عملية انتخابية سلمية وشاملة. وأود أن أشدد على أهمية مواصلة الإصلاحات الانتخابية الضرورية، بما يكفل حرية الانتخابات ونزاهتها وشموليتها وقبول الجميع بنتائجها.

٧١ - وأرحب أيضا بتحسّن الوضع الأمني في المنطقة الحدودية مع ليبيريا، بفضل قيادة الرئيسة جونسون - سيرليف والرئيس واثارا، وتعزيز التعاون بين السلطات الوطنية في البلدين، ونشر أفراد الأمن على جانبي الحدود. غير أنه لا يمكن الحفاظ على الاستقرار على الحدود عبر اتخاذ تدابير أمنية فقط، بل يجب أن تدعمه جهود فعلية من أجل التصدي للأسباب الجذرية للتزاع في كوت ديفوار وكذلك لرفع المظالم الجديدة. ولهذا ستواصل الأمم المتحدة دعم السلطات المدنية والأمنية في كلا البلدين من أجل المساعدة على تنمية القدرات الوطنية على إدارة النزاعات وحل المشاكل المتصلة بالأراضي في المناطق الحدودية. وأنا أرحب أيضا بالجهود الهامة المبذولة على أعلى مستوى في كوت ديفوار وغانا من أجل تحسين الحوار والتعاون على الصعيد الثنائي، مما أدى إلى تعزيز الثقة بين البلدين بشكل كبير.

٧٢ - ورغم التقدم الهام الذي أحرز حتى الآن، لا تزال كوت ديفوار تواجه تهديدات كبيرة تحتاج إلى التصدي لها من أجل تحقيق الاستقرار في الأمد البعيد. ويعد نزع سلاح المحاربين السابقين المنتمين لكلا الطرفين السياسيين وإعادةهم أمرا جوهريا للتخفيف من حدة الخطر الذي يتهدد استتباب السلام وسيكون تحديا كبيرا. ومع أن المعالجة السريعة للدفعة الأولى من قضايا المقاتلين السابقين الذين جرى توظيفهم في الإدارة العامة تُعتبر بداية

مشجعة، فأنا أحث الحكومة على الحفاظ على هذا الزخم وعلى تسريع وتيرة هذه العملية في ظل الشفافية التامة، بسبل من بينها بلورة استراتيجية وطنية شاملة مع كفالة تكافؤ الفرص المتاحة أمام جميع المحاربين السابقين المؤهلين. والتوازن السياسي ضروري لنجاح هذا البرنامج ومصادقته. وسيكون من المهم أن يستمر الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإيجاد فرص لإعادة إدماج المحاربين السابقين على المدى الطويل، نظرا إلى ما لذلك من أهمية في الوقاية من عودتهم إلى حمل السلاح مجددا.

٧٣ - ولا أزال أشعر بالقلق من تفاقم الأخطار الأمنية التي تتهدد المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك الجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب والقرصنة. وتحتاج المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك كوت ديفوار، إلى تعزيز قدرتها على التصدي لتلك التهديدات. وأنا أعتزم مواصلة بحث خيارات تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو بشأن القضايا الإقليمية والقضايا العابرة للحدود.

٧٤ - وكان نشر التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية للتحقيق في الجرائم المرتكبة خلال الأزمة العنيفة التي أعقبت الانتخابات خطوة هامة. ويجب تقديم الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة إلى العدالة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية من أجل كسر الحلقة المفرغة للإفلات من العقاب وبناء ثقافة قائمة على المساءلة. وأعيد التأكيد أن الأمم المتحدة تنتظر أن يُقدّم إلى العدالة الأفراد الذين يُزعم ضلوعهم في قتل سبعة من حفظة السلام التابعين للعملية في غرب كوت ديفوار في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بسرعة، ووفقا لمبادئ سيادة القانون. وأحث الحكومة أيضا على إكمال التحقيق في الهجوم الذي استهدف مخيم المشردين داخليا في دويكوي في العام الماضي، وهو أمر بالغ الأهمية للتصدي لمشكلة الإفلات من العقاب وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويجب أيضا تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة العشائرية ومعالجة الأسباب الجذرية للزراع في البلد.

٧٥ - أما إصلاح قطاع الأمن، فهو على حساسيته أمر جوهري لضمان قيام قوات الأمن الوطني الجمهوري وجهاز الشرطة وقوات الدرك في كوت ديفوار بتقلد مسؤولياتها في مجال حفظ النظام واحترام القانون على الوجه الأمثل، بما يكفل استتباب الأمن والاستقرار وتوفير الحماية للسكان المدنيين. وأحث السلطات على مواصلة اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن.

٧٦ - ونظرا إلى التحديات والتهديدات المستمرة التي أبرزتها بعثة التقييم، لا يزال وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ضروريا، ولا سيما فيما يتعلق بأولوياتها الأساسية المبينة

في القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢). ولكن يجب إدخال تعديلات على هيكل العملية وقوامها وأولوياتها لمواجهة الوضع المتغير على أرض الواقع. ولهذا، أوصي بخفض القوام العسكري المأذون به للعملية، كما سبق أن قرر ذلك مجلس الأمن، بإعادة كتيبة واحدة على الأقل إلى الوطن بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، أود أن أوصي بمواصلة تقليص قوام العملية تدريجياً بسحب كتيبتين إضافيتين في حدود منتصف سنة ٢٠١٥. ولا يوصى بأي تخفيض في عنصر الشرطة التابع للعملية، بالرغم من التعديلات التي سيجري إدخالها ضمن حدود القوام المأذون به حالياً كما أُشير إلى ذلك في الفقرة ٥٩ أعلاه.

٧٧ - وقد قطعت كوت ديفوار شوطاً كبيراً منذ اندلاع الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وقد دخلت في مرحلة إيجابية جديدة في عملية توطيد السلام الذي حققته بشق الأنفس. وسيساعد وضع النقاط المرجعية في تحديد وتيرة تخفيض قوام العملية في المستقبل وانتقالها في نهاية المطاف إلى مهام غير مهام حفظ السلام. وتجري حالياً مناقشات بين الأمم المتحدة وحكومة كوت ديفوار بشأن وضع هذه النقاط المرجعية، وأعتزم إدراج ما يحصل عليه الاتفاق منها في تقريرتي المقبل عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٧٨ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، بيرت كوندرس، على دوره القيادي، وجميع أفراد العملية وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم في دعم تثبيت الاستقرار في كوت ديفوار. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في العملية وللبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي ما فتئت تقدم لكوت ديفوار دعماً لا يُقدَّر بثمن.

المرفق الأول

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام الأفراد العسكريين وأفراد
الشرطة في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة
الأرجنتين	—	—	—	—	—	٢
بنغلاديش	١٢	٠٩	٢ ١٦١	٢ ١٨٢	٣٦٠	—
بنن	٨	٠٨	٤٢٠	٤٣٦	—	٥٨
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٣	—	—	٣	—	—
البرازيل	٣	٣	—	٦	—	—
بور كينا فاسو	—	—	—	—	—	٢٣
بوروندي	—	—	—	—	—	٤٣
الكاميرون	—	—	—	—	—	١٨
كندا	—	—	—	—	—	٩
جمهورية أفريقيا الوسطى	—	—	—	—	—	٨
تشاد	٤	١	—	٥	—	٢١
الصين	٦	—	—	٦	—	—
جيبوتي	—	—	—	—	—	٤٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	—	—	—	—	—	١٥
إكوادور	٢	—	—	٢	—	—
مصر	—	١	١٧٥	١٧٦	—	١٥
السلفادور	٣	—	—	٣	—	—
إثيوبيا	٢	—	—	٢	—	—
فرنسا	—	٦	—	٦	—	١٣
غامبيا	٣	—	—	٣	—	—
غانا	٦	٧	٥٠٠	٥١٣	—	٥
غواتيمالا	٥	—	—	٥	—	—
غينيا	٢	—	—	٢	—	١٠
الهند	٧	—	—	٧	—	—
أيرلندا	٢	—	—	٢	—	—
الأردن	٧	١٢	١ ٠٥٢	١ ٠٧١	٤٨٩	٢١
مدغشقر	—	—	—	—	—	٤٠

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الشرطة
ملاوي	٣	٣	٨٥٧	٨٦٣	—	—
المغرب	—	٣	٧٢٢	٧٢٥	—	—
ناميبيا	١	—	—	١	—	—
نيبال	٣	١	—	٤	—	—
النيجر	٤	٤	٩٣٢	٩٤٠	—	٥٩
نيجيريا	٤	١	٦٣	٦٨	—	٤
باكستان	١١	١١	١٣٧٦	١٣٩٨	١٤٨	—
باراغواي	٧	٢	—	٩	—	—
بيرو	٣	—	—	٣	—	—
الفلبين	٣	٣	—	٦	—	—
بولندا	٢	—	—	٢	—	—
جمهورية كوريا	٢	—	—	٢	—	—
جمهورية مولدوفا	٤	—	—	٤	—	—
رومانيا	٦	—	—	٦	—	—
الاتحاد الروسي	١١	—	—	١١	—	—
رواندا	—	—	—	—	—	١٥
السنغال	١٣	٧	٤٨٨	٥٠٨	—	٢٠
صربيا	٣	—	—	٣	—	—
توغو	٧	٨	٥١٧	٥٣٢	—	١٩
تونس	٧	٣	—	١٠	—	٢٠
تركيا	—	—	—	—	—	١٥
أوغندا	٥	٢	—	٧	—	—
أوكرانيا	—	—	—	—	—	٧
جمهورية ترازيا المتحدة	٢	٢	—	٤	—	—
أوروغواي	٢	—	—	٢	—	٤
اليمن	٩	—	—	٩	—	١٥
زامبيا	٢	—	—	٢	—	—
زمبابوي	٣	—	—	٣	—	—
المجموع	١٩٢	٩٧	٩٢٦٣	٩٥٥٢	٩٩٧	٥٢١

المرفق الثاني

خريطة انتشار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

